

# الختامة

لقد تم من خلال هذه الدراسة معالجة موضوع يكتسي أهمية بالغة في مجال التحليلات السياسية المقارنة، والمتعلق بدراسة السلوك الانتخابي، وقد إتضح مدى تشعب هذا الموضوع وتداخله بإعتبار أنه يخضع للعديد من المحددات البيئية المتشابكة، والمتعلقة خصوصا بعوامل البيئة الداخلية للنظام السياسي بمختلف مستوياتها السياسية والقانونية والسوسيوإقتصادية، وكذا كونه يندرج ضمن أحد أبرز النشاطات السياسية ويتعلق الأمر هنا بالمشاركة السياسية.

حيث تبين من خلال الدراسة أن المشاركة الانتخابية تعتبر الصورة الأساسية والأفضل والأكثر فاعلية لتحقيق المشاركة السياسية، بما تتيحه من إمكانية للترشح وممارسة للنشاط السياسي، كما أنها تحتل موقع القلب في إطار المشاركة السياسية.

والواقع أن قياس مستوى المشاركة الانتخابية ماهو إلا ترجمة لأفعال وسلوكات الناخبين، التي اتضح بأنها تعبر عن كافة أشكال التصرفات والأفعال التي يبديها الأفراد خلال موعد إنتخابي معين.

وتتداخل في تشكيل السلوك الانتخابي مجموعة من العوامل ترتبط أساسا بالبيئة الداخلية للنظام السياسي السائد، التي تم تحليلها على المستوى السياسي من خلال بيان أثر التنشئة والثقافة السياسية وأداء المؤسسات السياسية على السلوك الانتخابي، في حين تم الإهتمام بالجانب التنظيمي والقانوني للعملية الانتخابية وذلك طبقا لطبيعة النظام الانتخابي وكذا مستوى فعالية الإدارة الانتخابية.

أما على المستوى السوسيوإقتصادي فقد تم تحليل العلاقة بين الولاء القبلي والنظام التعليمي والمستوى المعيشي ومستوى المشاركة الانتخابية.

لتفعيل هذا الإطار النظري تم إجراء دراسة ميدانية إستهدفت دراسة السلوك الانتخابي في تشريعات ومحليات 2007 من خلال عينة من الناخبين الشباب ببلدية قمار ولاية الوادي.

إستنادا إلى ماتقدم وترتيباً عليه فإنه يمكن الخروج بمجموعة من النتائج على المستويين النظري والتطبيقي:

### على المستوى النظري:

- أن السلوك الإنتخابي يتم ضمن منظومة نسقية متكاملة ومترابطة مع مجموعة من النظم الفرعية (الإقتصادية، الإجتماعية، الثقافية) وهو ما يؤكد الإرتباط الوثيق للسلوك الإنتخابي بالبيئة الداخلية للنظام السياسي.

- إرتباط السلوك الإنتخابي بالتوجهات الأساسية للأفراد ومدى قوة أو ضعف ثقتهم في النظام السياسي وتحدد درجة هذه الثقة من خلال عملية التنشئة السياسية التي تفرز بدورها أنماطاً معينة للثقافة السياسية، إضافة إلى مدى فعالية أداء المؤسسات السياسية، لذا فإن تراجع وضعف ثقة الأفراد في النظام السياسي سوف يدفع نحو مستوى عالي من العزوف الإنتخابي.

- تأثر السلوك الإنتخابي بمستوى الفعالية التنظيمية للعملية الإنتخابية، وذلك كون إهتمام النظام السياسي بإيجاد نظام إنتخابي توافقي وعادل إضافة إلى توفير جميع المستلزمات التنظيمية بإجراء إنتخابات شفافة سوف ينعكس على مستوى مشاركة الأفراد في العملية الإنتخابية.

- الدور البارز للأوضاع السوسيوإقتصادية في تحديد نمط السلوك الإنتخابي، فضعف وغياب إهتمام النظام السياسي بالأوضاع السوسيوإقتصادية للمواطن سوف يعكس توجهها نحو تزايد مستوى المقاطعة الإنتخابية.

### على المستوى الميداني:

- يتأثر السلوك الإنتخابي لدى المواطن الجزائري على ضوء أفراد عينة الدراسة المنتمين لبلدية قمار ولاية الوادي، بحسب درجة ومستوى ثقتهم في النظام السياسي الجزائري، فالمشاركين في الإنتخابات التشريعية والمحلية 2007، تبين أن لديهم توجه إيجابي تجاه النظام الجزائري، وذلك

باعتبارهم المشاركة الانتخابية جزء من إحترام القانون ومن واجبات الإلتزام المدني ، في حين أن المقاطعين للعملية الانتخابية لديهم توجه سلبي وثقة ضعيفة في النظام الجزائري تجسدت من خلال اللاتقة في العملية الانتخابية، وإعتبارها جزء من المغالطات التي يديرها النظام السياسي وهوماينم عن أزمة ثقة وشرعية يعيشها النظام السياسي الجزائري.

- تأثير الجانب التنظيمي للعملية الانتخابية في الجزائر على السلوك الانتخابي للمواطن الجزائري، وذلك على ضوء أفراد عينة الدراسة، فمن ناحية نجد أن المشاركين في العملية الانتخابية يرون أن النظام الجزائري إستطاع من خلال العملية الانتخابية منح مجال لحرية الإختيار وتمكين المواطن من إبداء رأيه، في حين أن عدم الثقة في الإدارة القائمة على تنظيم العملية الانتخابية في الجزائر وإستمرار عمليات التزوير دفعا جزء كبيرا من المواطنين الجزائريين إلى مقاطعة العملية الانتخابية وذلك حسب العديد من أفراد عينة الدراسة المقاطعين للإنتخابات التشريعية والمحلية 2007 .

- قوة الارتباط بين العوامل الإجتماعية والإقتصادية والسلوك الانتخابي للمواطن الجزائري، حيث نجد أن المستوى المعيشي للمواطن الجزائري بصفة عامة ، ولأفراد عينة الدراسة من المشاركين في العملية الانتخابية ساهم بشكل كبير في دفعهم للمشاركة الانتخابية، في حين أن نفس هذا الوضع دفع العديد من المواطنين الجزائريين وبعض أفراد عينة الدراسة بالتحديد إلى التوجه نحو مقاطعة العملية الانتخابية.

في الأخير يمكن تقديم مجموعة من التوصيات قد تفيد النظام السياسي الجزائري في ضبط وعقلنة السلوك الانتخابي للأفراد وتمثل فيمايلي:

- ضرورة الإهتمام بالوضع الإقتصادي والإجتماعي للأفراد وتحسينه، فالمؤشرات الحالية تدل على تقادم هذا الوضع، لذا فإن الإهتمام بهذا الجانب كفيل بتحفيز مسار المشاركة الانتخابية العقلانية.



- يجب على النظام العمل على إسترجاع ثقة المواطن، هذه الثقة التي تراجعت نتيجة لمجموعة من الحركات تتعلق بسيرورة النظام السياسي الجزائري، وذلك من خلال العمل على بناء قيم إيجابية تحفز على المشاركة وتقضي على ثقافة اللامبالاة التي تكرر الرداءة واللاإهتمام.
- العمل على التنظيم المحكم للعملية الإنتخابية عبر مراحلها الثلاث (القبلية، الأنية، البعدية) من خلال إيجاد نظام إنتخابي فعال وكذا إدارة إنتخابية تتمتع بالإستقلالية والفعالية التنظيمية الشيء الذي يحفز مسار المشاركة الإنتخابية.
- العمل على إشراك فعاليات المجتمع المدني بما لها من إسهام أساسي في توعية المواطن وتكريس ثقافة المشاركة الإيجابية.